Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève

الوفـــد الدائـــم لدولـة قطـــر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيـــــف

2022/0053232/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the Special Procedures Branch - Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, and with reference to the latter's note dated May 3rd 2022 – concerning the request of information addressed by the Independent Expert on the promotion of a democratic and equitable international order, in preparation of his 2022 reports to the Human Rights Council and General Assembly, in which the IE intends to look at some of the **main obstacles to the maintaining and strengthening of international peace and security at the global level from the perspective of his mandate, and ways to overcome them**.

The Permanent Mission of the State of Qatar has the honor to attach, herewith, the requested information as received from the Competent Authorities of the State of Qatar, concerning the above-mentioned subject.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Special Procedures Branch - Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, the assurances of its highest consideration.

Geneva, June 23rd 2022

PERMANENT MISSION OF THE STATE OF QATAR
GENEVA

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
United Nations Office
CH 1211 Geneva 10
Email: ohchr-ie-internationalorder@un.org
Cc: guillaume.pfeiffle@un.org;

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00 - Fax: 022 791 04 85 - E-mail: geneva@mofa.gov.qa

التحديات الرئيسة التي تواجه السلم والأمن الدوليين

المقدمة: بالرغم من أن المهمة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة، عند انشائها عام ١٩٤٥م في أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت الحافظ على السلم والأمن الدوليين، إلا أن الأمم المتحدة خاصة في السنوات الأخيرة لم تنجح في التعامل مع عدد من الأزمات والحروب حول العالم بدءً من هاييتي إلى ميانمار، بالإضافة إلى عدد من الأزمات التي أصحبت مزمنة مثل فلسطين والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وإنتهاك حقوق الانسان فيها.

ولكن بالرغم من كل عيوبها، تبقى الأمم المتحدة المنظمة الوحيدة التي تمتلك أدوات فريدة للتعامل مع الأزمات، وتبقى هيئات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة ضرورية ولا غنى عنها في مناطق مثل إثيوبيا وأفغانستان.

إلا أن الأمم المتحدة تواجه عددً من التحديات والتهديدات التي لا يمكن لها العمل بفاعلية إلا إذا نجحت في التغلب عليها.

أولاً: التهديدات الناجمة عن الفقر والأمراض والتغيرات المناخية.

ثانياً: النزاعات المسلحة بين الدول، وهنا تحتاج الأمم المتحدة إلى إعادة التوازن في تعاملها مع النزاعات وأن تركز على حلها وليس مجرد إدارة النزاعات حتى لا تمتد لسنوات طويلة، وأن لا يكون هذا التعامل انتقائياً حتى يكون النظام الدولي مبنياً فعلاً على القواعد والقانون (Rule - based) وليس كما هو الآن مبنياً على القوة (Power - based).

ثالثاً: التهديدات الناجمة عن انتشار الأسلحة وخاصة أسلحة الدمار الشامل، خاصة أن منظومة نزع السلاح ومنع الانتشار الدولية تواجه جموداً بل تراجعاً يعرض المجتمع الدولي كله لمخاطر عديدة ويهدد الأمن العالمي خاصة من انسحاب بعض الدول الكبرى من عدد من الاتفاقيات الهامة في مجالات الحد من التسلح (كانسحاب الولايات المتحدة مؤخراً من اتفاقية INF: اتفاقية القوات النووية متوسطة المدى في ٢/أغسطس ٢٠١٩م).

رابعاً: التهديدات المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة.

خامساً: أما في مجالات حقوق الانسان فعلى الأمم المتحدة اعطاءها أولوية خاصة في النزاعات، والسعي قدر الإمكان لعدم تسييس القرارات ذات العلاقة، وأن يكون العدل هو المعيار.
فتحقيق العدل يجلب السلام، ولكن في نفس الوقت لا يمنع الاختلاف والتعددية. لذا على الأمم المتحدة أن تسعى لترسيخ احترام حقوق الانسان من خلال معالجة التحديات التالية:

- النزاعات المسلحة والعنف.
- الفقر والفوارق غير العادلة.
- ضعف المؤسسات خاصة في الدول الصغيرة.
- التفرقة على أساس الجنس والعرق والدين.

الخاتمة: هذه بعض التهديدات والتحديات التي تواجه الأمم المتحدة، والتي لا يمكن للإصلاحات الهيكلية المقترحة للأمم المتحدة ومجلس الأمن النجاح في التعامل معها إلا إذا أصبحت الأمم المتحدة من خلالها أكثر ديموقراطية، مما يتطلب إعادة النظر بجدية في نظام الفيتو (VETO) والعضوية الدائمة لمجلس الأمن.